

## محافظ البقاع: النازحون السوريون بلغوا 400 ألف في قضاء زحلة 325 مخيماً والبقاع الغربي 171

على الرغم من انشغال لبنان بجريمة العصر في غزة وتداعياتها، لا يزال ملف النزوح السوري يستأثر باهتمام المسؤولين اللبنانيين، فلا يتوانى وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب عن اثاره المشكلة خلال مشاركته في القمة العربية في الرياض، ويغتنم الفرصة للقاء نظيره السوري فيصل المقداد لمتابعة نتائج زيارته الاخيرة الى دمشق

لا يترك وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي مناسبة الا يؤكد فيها على ان النزوح بات يهدد ديمغرافية لبنان وهويته، بدليل الاحصاءات التي كشفها المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري الذي اشار الى ان العدد الاجمالي التقديري للنازحين السوريين بلغ مليونين و100 الف نازح، مما يشكل 43% من عدد المقيمين في لبنان.

"الامن العام" التقت محافظ البقاع القاضي كمال ابو جوده الذي سلط الضوء على مسألة النزوح السوري في محافظة البقاع التي تشكل "عاصمة" له.

■ اطلقت حملة مسح وطنية لتعداد وتسجيل السوريين لدى البلديات والقرى التي لا يوجد فيها بلديات، كيف كان مسارها وهل انجزت؟  
□ اصدر وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي في 2 ايار 2023 تعميماً رقمه 42/ص م، ثم عاد واكد عليه عبر تعميم رقمه 74/ص م تاريخ 12 ايلول 2023 يهدف الى اجراء مسح وتعداد للنازحين السوريين الموجودين على كل الاراضي اللبنانية، والتعميم على البلديات والمخاتير بالنسبة الى القرى التي لا يوجد فيها بلديات. هذا المسح والتعداد هما بناء على برنامج اعدته المديرية العامة للامن العام وارفقته بقرص مدمج لادخال المعلومات عليه عن النازح السوري وتدوينها على البرنامج، مع عدد افراد اسرته وكيفية وتاريخ دخولهم الى لبنان ومكان اقامتهم والتحقق من اوراقهم الثبوتية ومدى قانونيتها، وكذلك من حيازتهم اجازة العمل والاقامة. هذا المسح يشكل "داتا" تجمعها وزارة الداخلية والبلديات بواسطة البلديات والمخاتير، لكنه لم ينجز بشكل كامل

■ هل هناك فارق بين احصاءات الدولة اللبنانية والمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

□ هناك فرق شاسع، احصاءات المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغت اعدادها

ويتطلب وقتاً، لأن هناك مناطق يوجد فيها سوريون بشكل كثيف في وقت تشكو البلديات من ضعف امكاناتها المادية ونقص في اعداد موظفيها وشرطتها، مع ما يرافق ذلك من اوضاع اقتصادية ضاغطة، الامر الذي يؤخر استكمال تعبئة هذه الاستثمارات.

■ كم بلغ عدد النازحين في محافظة البقاع وفي كل قضاء من اقصيتها: زحلة، البقاع الغربي وراشيا؟ واين تنتشر مخيماتهم؟

□ في محافظة البقاع هناك نازحون سوريون يقيمون في مخيمات، واخرون يقيمون في شقق او منازل او معامل او مؤسسات تجارية يعملون فيها. وتنتشر المخيمات في زحلة والبقاع الغربي، فيما قضاء راشيا يخلو من المخيمات ويضم نازحين مقيمين داخل الشقق والبيوت ويقدر عددهم بين 12 و14 الفا. يبلغ عدد النازحين في المحافظة حوالي 400 الف موزعين على اقصيتها الثلاثة، لكن النسبة الاكبر من المخيمات تنتشر في قضاء زحلة، لاسيما في قب الياس وبر الياس ومجدل عنجر وسعدنايل وتعلبايا، ويبلغ عددها في هذا القضاء 325 مخيماً يقطنها نحو 157 الف نازح. بينما يضم قضاء البقاع الغربي 171 مخيماً يقطنها حوالي 83 الف نازح، والنسبة الاكبر من المخيمات تنتشر في غزة، المرج، جب جنين، القرعون وحوش الحرمة.

■ هل هناك فارق بين احصاءات الدولة اللبنانية والمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

□ هناك فرق شاسع، احصاءات المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغت اعدادها



محافظ البقاع القاضي كمال ابو جوده.

قضاء زحلة يستقطب العدد الاكبر من هذه المؤسسات باعتباره منطقة صناعية وتجارية ويستمد حيويته لقربه من طريق المصنع. في قضاء راشيا لا يتجاوز عدد المحلات التجارية التي يستثمرها السوريون اكثر من 15 محلاً، وفي جب جنين في قضاء البقاع الغربي هناك حوالي 150 مؤسسة. من المفيد ذكره، ان الاحصاءات انطلقت من قضاء زحلة وهي مستمرة لتشمل بقية البلدات.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتمونها في حق المخالفين؟

□ عقدنا في 14 ايلول 2023 مجلس الامن الفرعي في البقاع للبحث في مسألة النزوح السوري وتداعياته على المجتمع المضيف. بعد الاجتماع اصدر النائب العام الاستئنافي في البقاع القاضي منيف بركات استنابات قضائية الى قيادة المنطقة الاقليمية في قوى الامن الداخلي والمديرية الاقليمية لأمن الدولة ودائرة الامن العام في البقاع، وكلهم بموجبه ثلاثة امور:

• تعداد والكشف على المؤسسات التجارية التي يشغلها ويستثمرها سوريون والتأكد من قانونيتها واقفال المحلات المخالفة وختمها بالشمع الاحمر.

• ملاحقة عصابات تهريب الاشخاص من سوريا الى لبنان.

■ كم بلغت نسبة الموقوفين السوريين في سجون محافظة البقاع؟  
□ صرح وزير الداخلية والبلديات ان النسبة الاجمالية في لبنان للموقوفين السوريين بلغت حوالي 35 في المئة، وهذه النسبة لا تقل عن ذلك في البقاع، وتراوح بين 35 و40 في المئة بحسب المحاكمات والتوقيفات واخلات السبيل.

■ هل هناك عقوبات على اللبناني الذي يأوي نازحاً غير شرعي؟

□ بالتأكيد، فالقوانين واضحة في هذا الشأن، هناك المادة 32 من قانون الاجانب المتعلق بالدخول الى لبنان والاقامة فيه والتي تنص على الدخول بصورة غير شرعية الى لبنان، وكذلك المادة 36 من القانون عينه المتعلقة بعدم تجديد الاقامة وفق الاصول، وبالتالي فان اي شخص لبناني يساعد على ايواء اي شخص سوري تتم ملاحقته بالتدخل في هذا الجرم، حيث ان المادتين 32 او 36 تكونان معطوفتين على قانون العقوبات وفق المادتين 219 و 220. بالطبع هناك ملاحقة انما تعتبر

جنحة، لكن الاشخاص الذين يقومون بتهريب السوريين الى لبنان، اذا توافرت في هذه العملية العناصر الجرمية، يمكن ملاحقتهم وقتئذ من خلال قانون الاتجار بالاشخاص رقمه 2011/164. ومهما كانت العقوبات سواء جنائية او جنحية، لا يجوز ان يكون اللبناني واجهة لخراب بلده وتهديد وجوده، كذلك فالملامة تقع على بعض اللبنانيين الذين يتخلون عن مقومات اقتصادهم، قلة من اللبنانيين يضطرون تحت وطأة الازمة الاقتصادية الى القبول باستثمار مؤسساتهم وارضيتهم من قبل النازحين.

■ تبقى العبرة في تنفيذ القرارات المتخذة حتى لا يؤدي التراخي الى تغيير وجه البلدات البقاعية، الى اي مدى هناك جدية للاسماك بهذا الملف؟

□ أوكد اننا على صعيد المحافظة كادارة وقضاء واجهزة امنية وعسكرية، نعمل يدا واحدة ونتخذ الاجراءات بحزم، ومجلس



### نعالج نتائج النزوح والحل يكون على عاتق الدولة وحكومتها



• المضاربة والمزاحمة غير المشروعة في ما خص المزارعين حيث يمارس النازح السوري ضغطاً على المزارع اللبناني عبر فرض اجور عمال باهظة عليه او شروط تتعلق بنسب عالية من المحصول الزراعي.

■ كيف تمنعون النشاط التجاري للنازحين السوريين الذين يحتمون بشركاء لبنانيين يقتصر دورهم على تأمين الغطاء لهم؟

□ محافظة البقاع هي الوحيدة التي اصدرت النيابة العامة الاستئنافية فيها استنابات قضائية، بمعنى انها تتضمن محضراً عدلياً يحتوي على افادة خطية، ومن المؤكد ان المخالف سيلحق جزائياً وفق الاصول، وهناك اجراءات عدة تتعلق بالمستندات من شأنها كشف الشركاء اللبنانيين الوهميين الذين يغطون السوريين الذين يديرون محلاتهم التجارية.

# ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB  
Quality  
ISO 9001  
SAI GLOBAL



## BIOTECK - GSF LABS



The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

**Bioteck - General Security Forces Laboratories**

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon  
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)  
Email: sante@general-security.gov.lb



مع تقديري للدور الوطني الذي يضطلع به وزير الداخلية والشؤون الاجتماعية، والجهود التي يبذلها القضاء اللبناني والاجهزة الامنية والعسكرية والسلطات المحلية في معالجة ملف النزوح السوري وتداعياته على لبنان، علما انني طرحت اكثر من مرة اقامة مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة او الاتحاد الاوروبي على ان يضم الدولتين اللبنانية والسورية لمناقشة مشاكل النزوح السوري واشكالياته واستنباط الحلول له. كما اثرت هذه المشكلة وانعكاساتها على المجتمع المضيف مرات عدة، لاسيما في مركز الامم المتحدة في جنيف في ايار 2019. لقد كلف مجلس الوزراء لجنة برئاسة وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوجيب وعضوية المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري والامين العام للمجلس الاعلى للدفاع اللواء محمد المصطفى، وقاموا بزيارة الى سوريا للبحث بعودة النازحين الى ديارهم، فهذه الزيارة تتطلب متابعة حتى تأتي بثمارها المرجوة. واذا لم يعالج هذا الموضوع فان ما نخشاه هو حصول واقع مفروض على البلد يحول اللبناني الى نازح في بلده او مهاجر الى الخارج.

المحافظ شخصيا، بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية والاجهزة الامنية بهدف ضبط الوضع من كل نواحيه.

■ كيف ترون الحل لهذا الملف الشائك من خلال تجربتكم في محافظة البقاع؟  
□ نحن اليوم، على صعيد المحافظة كادارة وقضاء واجهزة الامنية، نعالج النتيجة لهذا النزوح وليس اسبابه. فعلى سبيل المثال، ان النائب العام الاستئنافي في البقاع اصدر استنابات قضائية في حق المخالفين السوريين وقامت الاجهزة الامنية بواجباتها لجهة تنفيذ هذه الاستنابات، وبعض السوريين الذين تم توقيفهم جرى ترحيلهم الى سوريا، الا ان المؤسف ان بعض هؤلاء ان لم نقل جميعهم يعودون ويدخلون الى لبنان بصورة غير شرعية، لأنهم يعتبرون هذا البلد ملاذا مريحا لهم حيث يتلقون دعما ماديا، مع الاشارة الى ان النزوح اصبح اقتصاديا ولم يعد هربا من اوضاع امنية تشكل خطرا على حياتهم. ارى ان حل هذا الموضوع يجب ان يكون على عاتق الدولة اللبنانية وحكومتها، وليس على صعيد المحافظات او الوزارات المختصة،

الامن الفرعي يجتمع بصورة دورية ويكون موضوع النزوح السوري بندا رئيسيا على جدول اعماله. واشير الى انني تسلمت مهامتي في المحافظة في 20 كانون الاول 2017، لاؤكد بأنني لم اعط ترخيصا بخيمة واحدة لغاية اليوم، ولم وافق على زيادة اي خيمة في اي مخيم، هذا الموضوع محصور بالمحافظ فقط، لذلك لم اعط ولن اعطي مستقبلا، بل ان كل خيمة تبنى خلسة تهدم على الفور من قبل الاجهزة الامنية، وهناك دوريات تفتيش متواصلة على جميع المخيمات تقوم بها مخبرات الجيش والمديرية الاقليمية لامن الدولة. تم تعقب موضوع المؤسسات التي يشغلها سوريون بطرق غير شرعية، وذلك بالتنسيق مع المديرية الاقليمية لامن الدولة في البقاع وقيادة منطقة البقاع الاقليمية في قوى الامن الداخلي، واوعزت باجراء الكشف على هذه المحلات التجارية للتأكد من قانونيتها في ما يتعلق بالمالكين والمشغلين والعمال، لكن يؤسفني القول ان اول من راجعني في شأن المخالفات هو اللبناني. كما اتخذت قرارا منذ تموز 2022 بمنع اي جمعية او منظمة دولية من الدخول الى مخيمات البقاع الا باذن من